المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
فريق الاتحاد المغربي للشغل

الرباط في: 26/02/2026

سؤال كتابي رقم: 8942

إلى السيد كاتب الدولة لدى وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاآت المكلف بالشغل

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: - صرف منحة أقدمية العمال.
- إشراك المكتب النقابي المنضوي تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل في الحوار الاجتماعي بشركة سامير .

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

السيد كاتب الدولة المحترم، في ظل الوضعية الاستثنائية التي تعرفها شركة سامير، على خلفية خضوعها لمسطرة التصفية القضائية، وما ترتب عن ذلك من احتقان اجتماعي مستمر في صفوف الشغيلة، يشرفني أن أتوجه إليكم بهذا السؤال بشأن مدى احترام مقتضيات مدونة الشغل وصون الحقوق المكتسبة للأجراء داخل هذه المؤسسة.

فشغيلة الشركة، المنضوون تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، لا تزال تعاني من إقصاء مكتبها النقابي من الحوار الاجتماعي داخل المؤسسة، بالرغم من التحسن النسبي في الموارد المالية الناتجة عن استغلال بعض أصول الشركة وأنشطتها، وهو ما يطرح تساؤلات جدية حول مدى التقيد بقواعد الحكامة الاجتماعية واحترام المقتضيات القانونية الجاري بها العمل.

كما نسجل استمرار عدم صرف عدد من التعويضات القانونية المستحقة، وفي مقدمتها منحة الأقدمية، باعتبارها حقا تكفله المقتضيات القانونية ذات الصلة، وضمنها المادة 350 من مدونة الشغل، لا يجوز الاتفاق على مخالفته أو تعطيله، مهما كانت وضعية المؤسسة أو طبيعة المسطرة الجارية في حقها.

ونذكر في هذا السياق بأن الساندیك السابق كان يحرص على صرف منحة الأقدمية بانتظام وداخل الآجال القانونية، رغم الإكراهات المالية والظروف الصعبة التي كانت تمر بها المؤسسة آنذاك، مما يؤكد أن احترام هذا الحق يرتبط أساسا بإرادة تطبيق القانون وضمان الحقوق، لا بحجم الموارد المتاحة.

- وعليه، فإننا نهيب بكم التدخل لدى ساندیك التصفية القضائية الحالي، بصفته المسير القانوني للشركة، من أجل تحمل مسؤوليته كاملة في ضمان احترام الحقوق القانونية للأجراء، والمبادرة إلى صرف المستحقات العالقة، بما يساهم في تخفيف منسوب الاحتقان الاجتماعي الذي تعرفه المؤسسة خلال السنوات الأخيرة.
- كما نسائلكم، السيد كاتب الدولة المحترم، عن التدابير والإجراءات التي تعتزمون اتخاذها، من أجل:

1. السهر على التطبيق الصارم لمقتضيات مدونة الشغل داخل شركة سامير؛
2. إشراك المكتب النقابي المنضوي تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل في الحوار الاجتماعي؛
3. إلزام المسير القانوني بصرف جميع التعويضات المستحقة، وعلى رأسها منحة الأقدمية؛
4. تخفيف حدة الاحتقان الاجتماعي وصون السلم الاجتماعي حفاظا على كرامة أجراء الشركة

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الإمضاء

سليك نور الدين